أكتوبر 2017 | العدد 53

دراسات تنموية

واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية

د. محمد باطويح

د. فيصل المناور

سلسلة دراسات تنموية:

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية

إعداد
د. محمد باطويح
د. فيصل المناور

العدد (53) أكتوبر 2017

المحتويات

أولاً: المقدمة	9
ثانياً: العلاقة التفاعلية بين المخاطر الاجتماعية والمؤسسات في الحالة اليمنية مقارنة بأقطار عربية أخرى	11
ثالثاً: أوضاع الفقر في المجتمع اليمني	20
رابعاً: ارتفاع معدلات البطالة	28
خامساً: ظاهرة عمالة الأطفال	32
سادساً: ظاهرة الزواج المبكر	35
سابعاً: تعاطي القات	38
ثامناً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة.....	40
تاسعاً: التوصيات	40
المراجع	46

تقديم

تتصف المخاطر الاجتماعية بالتغير والتطور الدائم، كنتيجة لعدد من المتغيرات أهمها العولمة والتشابك التجاري والاقتصادي وتطور وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام، تستوجب وجود متابعة مستمرة للواقع الاجتماعي، وذلك للحفاظ على ثوابت ومرتكزات المجتمع العربي، الى جانب ضمان الأمن الاجتماعي والسياسي. واكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة من منظور التوافق حول الأمن الانساني والاجتماعي لارتباطه الوثيق بمختلف الأزمات والمتغيرات المختلفة والتي أثرت بدورها على كافة مناحي الحياة على مستوى دول العالم، وبخاصة في المنطقة العربية. ناهيك عن الآثار السلبية لسياسات إعادة الهيكلة التي تبنتها الكثير من الدول وفقاً لتوصيات البنك وصندوق النقد الدوليين، الأمر الذي أدى إلى تعرض مجموعة من الدول النامية، ومنها عدد من الدول العربية لأزمات وضغوطات متصاعدة نتيجة للكثير من السياسات الخاطئة وغير المدروسة.

وإذا كان مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية يتعدى مفهوم الحماية والرعاية الاجتماعية، ويتخطى الاعتماد على النفقات العامة ليصبح أحد أوجه الاستثمار الاجتماعي الهادف إلى بناء وتطوير رأس المال البشري من خلال تمكين كافة فئات المجتمع، وعلى وجه الخصوص الفقراء والفئات المهمشة، فإن مثل هذا المفهوم ما زال يعاني من ضعف عملية الاهتمام به في كثير من الدول العربية.

وفي هذا السياق، تعتبر الجمهورية اليمنية من بين الدول العربية التي تضررت من العديد من الأزمات والمتغيرات السلبية التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى تأثرها ببرامج إعادة الهيكلة، الأمر الذي أدى تعرض المجتمع اليمني لمختلف أنواع المخاطر الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس، جاءت هذه الدراسة لتستعرض أهم العوامل والمتغيرات التي أفرزت العديد من المخاطر الاجتماعية التي تهددحالة الأمن الاجتماعي للمجتمع اليمني. هذا، وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها على قياس مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة، وتأثير المخاطر الاجتماعية على مكونات المجتمع اليمني، ومقارنتها ببعض الدول العربية. إلى جانب ذلك، حددت الدراسة مكانة اليمن بين مختلف الدول العربية وفقاً لعدد من المؤشرات ذات العلاقة.

ولتحقيق الأهداف المنشودة، تركز هذه الدراسة على استعراض مختلف المخاطر الاجتماعية التي تعاني منها الجمهورية اليمنية وفقاً لأهم المؤشرات الدولية المتعلقة بها، كالفقر والبطالة وعمالة الأطفال وغيرها، ومن ثم طرح بعض الحلول المقترحة لمحاصرة تلك المخاطر والآثار السلبية الناتجة عنها.

المعهد العربي للتخطيط

أولاً: المقدمة

تنامت خلال الثلاث العقود الماضية الاهتمامات المحلية والدولية بقضايا الأمن الاجتماعي من خلال توفير مختلف أنواع وأشكال الحماية الاجتماعية، وخاصة للفئات المهمشة والمحرومة في دول العالم الثالث، وذلك على أثر سياسات إعادة هيكلة العديد من اقتصادات تلك الدول التي أوصت بها مختلف المنظمات العالمية «كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وغيرهما»، وذلك بغرض دمج اقتصاداتها في إطار الاقتصاد العالمي، وإسقاط كافة الحواجز التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا السياق، تعرضت وما تزال المجتمعات العربية تتعرض إلى ضغوط مكثفة ومتصاعدة نتيجة محاولات مختلف البلدان العربية لإلحاق اقتصاداتها بالسوق العالمية، وإعداد مجتمعاتها للتعامل مع متطلباتها، مواجهة بذلك العديد من التحديات الجديدة، والتي من بينها التكيف مع الطبيعة المتغيرة للمخاطر الاجتماعية «كالفقر، والبطالة، والتفاوت الاجتماعي، والمحافظة على إدارة السياسات الوطنية وقدرتها على توفير الموارد اللازمة لحماية المجتمعات وأمنها، مع تحسين الفعالية من حيث تكاليف وأداء وشفافية مختلف المؤسسات العامة في إطار الموارد المحدودة، وغيرها».

هذا، ويعتبر المجتمع اليمني (حالة الدراسة) من أكثر الدول العربية فقراً ومعاناة، وتعرضاً لمختلف المخاطر الاجتماعية بين المجموعة العربية بشكل عام، حيث تواجه اليمن العديد من التحديات والمعوقات التي تعترض جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي لها بالغ الأثر في تدهور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أتسع نطاق الفقر بمفهومه العام إلى نحو 54% من إجمالي السكان، وارتفعت معدلات البطالة بين الشباب للفئة العمرية (15 - 24) سنة إلى نحو 33.7% من إجمالي السكان. بالإضافة إلى ذلك، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2011 بما نسبته (15.1%)، وما تلاه من انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2012 حتى 2014 في المتوسط إلى 2.82% في ظل معدل نمو مرتفع للسكان بلغ أكثر من 3%، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2014 عن مستواه عام 2010 بما نسبته 9.1 %[1].

كما تُعد اليمن من بين أكثر بلدان العالم معاناةً من انعدام الأمن الغذائي، فأكثر من 45% من السكان يعانون من ذلك، بالإضافة إلى أن هناك 7 ملايين نسمة تعاني من الانعدام الشديد للأمن الغذائي. كما تقل الموارد المائية، والتي تتصف بأنها شحيحة، والتي تقل كذلك عن المتوسط السائد في المنطقة العربية. مما يترتب عليه تفاقم المخاطر الاجتماعية بمختلف أنواعها وأشكالها، وبرزت بذلك أيضاً الكثير من المخاطر الاجتماعية التي لم تنحصر في ظاهرتي الفقر والبطالة، التي كان يعاني منها منذ عقود طويلة، بل برزت سلوكيات وانحرافات لا تمت بصلة لعادات وتقاليد المجتمع اليمني. **وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هذه الدراسة تناقش أوضاع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية في مرحلة ما قبل الأزمة أو الصراعات الدائر في الفترة الراهنة، والتي أدت بكل تأكيد إلى تفاقم الأوضاع إلى الأسوأ.**

وعلى هذا الأساس، يحاول الباحثان في هذه الدراسة، إبراز أهم العوامل والمتغيرات التي أفرزت العديد من المخاطر الاجتماعية التي تهدد بشكل أو بآخر حالة الأمن الاجتماعي للمجتمع اليمني من خلال تساؤل رئيسي مفاده؛ ما أبرز الاختلالات التي أدت إلى تفشي المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية؟

هذا، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل مجموعة من المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقياس حالة المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، وتأثيراتها على مكونات المجتمع اليمني، ومقارنتها ببعض الأقطار العربية الأخرى، ليتسنى الربط بين المؤشرات والتحليل لتشخيص حالة تلك المخاطر من واقع مختلف نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والوقوف على أسباب الفجوة القائمة في مختلف المؤشرات وانعكاساتها على حجم ونوعية المخاطر الاجتماعية بين اليمن ودول عربية أخرى.

وللتوصل إلى الهدف المنشود من هذه الدارسة، فقد عالج الباحثان الموضوعات المطروحة من خلال عدد من المحاور، يناقش أولها العلاقة التفاعلية بين المخاطر الاجتماعية والمؤسسات في الحالة اليمنية مقارنة بأقطار عربية أخرى، بينما يناقش المحور الثاني ظاهرة الفقر كأحد أهم المخاطر الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع اليمني، ويتناول المحور الثالث ارتفاع معدلات البطالة، بينما يستعرض المحور الرابع مدى تفشي عمالة الأطفال في المجتمع

اليمني، ويناقش المحور الخامس ظاهرة الزواج والإنجاب المبكر، أما المحور الخامس فيركز على تفشي ظاهرة تجارة وتعاطي القات، ويقدم الباحثان في المحور السادس مجموعة من المعالجات المقترحة لمواجهة مختلف المخاطر الاجتماعية التي تعاني منها الجمهورية اليمنية.

ثانياً: العلاقة التفاعلية بين المخاطر الاجتماعية والمؤسسات في الحالة اليمنية مقارنة بأقطار عربية أخرى

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات المؤسسية لتحليل المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، وكذلك تحليل المفهوم المعاصر للتنمية الذي يركز على توسيع خيارات البشر، والذي يعتمد بدوره على التسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، إلى جانب التركيبة المؤسسية والأمان الحمائي أو الوقائي، بالإضافة إلى تحليل النتائج المترتبة على السياسات والبرامج التي تعتمدها الحكومة في إطار خطط التنمية لمواجهة تلك المخاطر.

إن الهدف من إتباع هذا الأسلوب من التحليل يكمن في تقديم تفسير لمسببات تفشي تلك المخاطر، ووضع إطار عام لمعالجتها يقوم في الأساس على تمكين المواطن من خلال رفع مستوى التشغيل، والتركيز على الاستثمار في المهارات، ومحاربة الفقر، وتحديث أسواق العمل، وتحسين مستوى أنظمة الحماية الاجتماعية، إلى جانب تحسين مستوى أداء السياسات، وتصميم برامج تواكب متطلبات واحتياجات التنمية.

ومن جانب آخر، يمكن أن يعزى فشل الكثير من السياسات التي تعتمدها الحكومات للحد من المخاطر الاجتماعية إلى ضعف عملية الربط بين النتائج المترتبة على طبيعة حجم ونوعية المخاطر الاجتماعية، والتي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأسلوب إدارة التنمية على مستوى الدولة انطلاقاً من المفهوم الواسع والشامل للتنمية، والمتمثلة في نتائج عدد من المؤشرات المؤسسية الموضحة في الشكل التالي.

شكل رقم (1): شكل العلاقة التفاعلية بين المخاطر الاجتماعية والمؤسسات

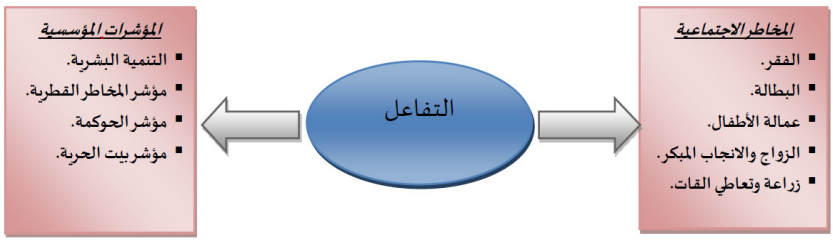

المصدر: شكل تم اعداده من قبل الباحثان.

ومن الضرورة بمكان، تحليل العلاقات بين المؤشرات المؤسسية والمخاطر الاجتماعية بنهج متكامل يسهم في القيام بتحليل مختلف السياسات والبرامج التي تتبناها الدولة للحد من المخاطر الاجتماعية، بالإضافة إلى المساهمة في التنبؤ بالمسارات المستقبلية لحالة المخاطر الاجتماعية، وتأثير ذلك على الخطط والبرامج التنموية بنهج تشاوري وتشاركي مع كل الأطراف ذات العلاقة بمعالجة هذه المخاطر والحد منها على مستوى الدولة.

وفي السياق ذاته، يعتبر الكثير من الباحثين، أن استمرار عملية تدني المؤشرات المؤسسية لا يمكن أن تفضي بأية حال من الأحوال إلى نتائج إيجابية في الحد من المخاطر الاجتماعية التي تعاني منها الدولة.

ومن خلال التعرف على واقع عدد من المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية، ومؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القُطرية الذي يتضمن أثنى عشرة مؤشراً فرعياً، ومؤشر الحوكمة، ومؤشرات بيت الحرية، يتضح بشكل جلي مدى الترابط والتفاعل فيما بين المؤشرات المؤسسية وحجم المخاطر التي تحدق بالمجتمع. وعند مقارنة واقع المؤشرات المؤسسية للجمهورية اليمنية ومختلف الدول العربية بشكل عام، تتضح الفجوة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يفسر حجم ونوعية المخاطر الاجتماعية السائدة في اليمن، وطبيعة السياسات والبرامج المتبعة التي تنفذها الحكومة لمواجهة تلك المخاطر.

هذا، ويتبين من الجداول التالية، أن ترتيب اليمن على مستوى تلك المؤشرات يعكس الأوضاع التنموية الحرجة التي يمر بها، بالإضافة إلى ضعف أطر التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي امتدت لفترات طويلة تجاوزت أربعة عقود من الزمن.

وتمثل ظروف اليمن وأوضاعه الاقتصادية الصعبة مشكلة متعددة الجوانب، حيث يعتبر اليمن ذو اقتصاد ريعي هش يعتمد على عائدات عدد من القطاعات كالنفط والثروة السمكية والسياحة، بالإضافة إلى المساعدات الدولية. ويعد إجمالي الناتج المحلي في اليمن منخفضاً، حيث يبلغ حوالي 33.76 مليار دولار، كما يعيش أكثر من 54.5% من السكان تحت خط الفقر بنهاية عام 2011[2] (وهي نسبة قد تفاقمت في مرحلة ما بعد الصراع والتي وصلت في عام 2016 حوالي 85%) وتصل معدلات البطالة إلى نحو من 37%، بالإضافة إلى ضعف متوسط الدخل السنوي للفرد.

جدول رقم (1): ترتيب الدول العربية وفقاً لدليل التنمية البشرية 2014

الترتيب العربي	الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر
أولا: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً			
1	31	قطر	0.851
2	34	السعودية	0.836
3	40	الإمارات	0.831
4	44	البحرين	0.815
5	46	الكويت	0.814
متوسط قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية للدول العربية ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً			0.829
ثانيا: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة			
6	55	ليبيا	0.784
7	56	سلطنة عمان	0.783
8	65	لبنان	0.765
9	77	الأردن	0.747
10	90	تونس	0.721
11	93	الجزائر	0.717
متوسط قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية ذات تنمية بشرية مرتفعة			0.752
ثالثاً: دول ذات تنمية بشرية متوسطة			
12	107	فلسطين	0.684
13	110	مصر	0.682
14	118	سوريا	0.658
15	120	العراق	0.642
16	129	المغرب	0.617
متوسط قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية ذات تنمية بشرية متوسطة			0.656
رابعا: دول ذات تنمية بشرية منخفضة			
17	154	اليمن	0.500
18	159	جزر القمر	0.488
19	161	موريتانيا	0.487
20	166	السودان	0.473
21	170	جيبوتي	0.467
22	--	الصومال	--
متوسط قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية للدول العربية ذات تنمية بشرية منخفضة			في حال تم احتساب الصومال ضمن المجموعة سيكون المتوسط 0.402 وفي حال استبعادها سيكون المتوسط 0.483

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2014.

يعتبر مؤشر أو دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أبرز المؤشرات التي تقيس الأوضاع التنمية في مختلف دول العالم، حيث تقسم البلدان حسب قيمة مؤشرات الدليل التنمية البشرية إلى أربعة مجموعات، هي؛ مجموعة التنمية البشرية المنخفضة حيث تكون قيمة الدليل أقل من 0.550، ومجموعة التنمية البشرية المتوسطة والتي تتراوح قيمة الدليل فيها ما بين 0.550 و 0.699؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة، والتي تتراوح فيها قيمة الدليل بين 0.700 و 0.799؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا حيث تكون قيمة الدليل 0.800 أو أكثر. أما بالنسبة للمؤشرات التي يتضمنها دليل التنمية البشرية، فهي؛ العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

ويتضح من الجدول رقم (1) أن الدول العربية قد وزعت إلى أربعة مجموعات بحسب التصنيف الوارد في الدليل، حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر في تصنيف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً نحو 0.829، حيث تتضمن هذه المجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء سلطنة عُمان، وعلى الرغم من أن هذه الدول قد حصلت على أقل قيمة من المتوسط العالمي لهذه المجموعة إلا أن النتائج تعكس مدى فعالية الجهود التي تبذلها تلك الدول في تحسين مستوى المؤشرات التنموية المكونة للدليل، وذلك بفضل ارتفاع مستوى دخل تلك الدول والذي ساهم في تحسين مستوى معيشة الموطن، وارتفاع معدلات القيد بالتعليم وسنوات التحصيل العلمي، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة. ومن ثم تأتي بعد ذلك مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، والتي تتضمن كل من «ليبيا، وسلطنة عُمان، ولبنان، والأردن، وتونس والجزائر، بمتوسط بلغ نحو 0.752، وقد كانت هذه النتيجة كانعكاس لمدى الجهود المبذولة في تحسين رفاهية المواطن وغيرها من أمور تدعم تلك الدول على مستوى المؤشرات التنموية (يلاحظ بأنه على الرغم من أن ليبيا تعاني من مشكلات عدم الاستقرار وتفشي الصراع إلا أنها حصلت على قيمة مرتفعة مما يثير الجدل حول قياس المؤشر في الحالة الليبية، ولكن واقع الأمر يفتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبيانات حول الحالة الليبية مما يدفعه إلى قياس الوضع بناء على تقديرات تعتمد على بيانات سابقة لليبيا)، أما مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة التي تعاني من بعض أوجه القصور والاختلال في مجالات التنمية التي يركز على قياسها دليل التنمية البشرية سواء على مستوى رفاهية المواطن أو المستوى

التعليمي أو الصحي، حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر نحو 0.656، وأخيراً تأتي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، والتي تعاني من أوجه قصور واختلالات عميقة في مساراتها التنموية، وتتضمن كل من «اليمن، وجزر القمر، وموريتانيا، والسودان ، وجيبوتي، والصومال»، حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر على مستوى تلك الدول في حال تم استبعاد الصومال لعدم توفر البيانات نحو 0.483.

هذا، وتصنف اليمن وفقاً للدليل من الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، حيث لا تتجاوز قيمة المؤشر فيها نحو 0.500، مما يدلل على تراجع مستويات التعليم والصحة والمستوى المعيشي في المجتمع اليمني، كما يتضح بأن اليمن قد حلت بالمرتبة 17 على مستوى الدول العربية والمرتبة 154 عالميا. مما يعكس هذه المؤشرات، عُمق الفجوة بين اليمن والعديد من الدول العربية التي تقع ضمن التصنيفات الأعلى، هذا وتشكل ظواهر "النزاعات، والفقر، والبطالة، والأمية، وعدم المساواة" مخاطر اجتماعية واقتصادية حاده تواجه اليمن، ساهمت إلى حدٍ كبير في تراجعه على مستوى التطورات التنموية التي طرأت على مختلف الدول العربية بشكل عام.

وفيما يتعلق بالمؤشر العام للمخاطر القطرية والذي يقيس في الأصل المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في دول العالم، حيث تعطى المخاطر المختلفة قيمة رقمية يمكن اعتبارها نقاط مخاطرة، بحيث تعكس القيمة المتدنية مخاطر كبرى والقيمة الكبيرة مخاطر متدنية. وتصنف المؤسسات بحسب مؤشر دليل المخاطر القطرية إلى أربعة مجموعات، بحيث تصنف الدول التي تحصل على 50% وأقل ضمن مجموعة دول ذات مخاطر مرتفعة جداً، والدول التي تحصل على قيمة تتراوح بين 50% إلى 60% ضمن الدول ذات مخاطر مرتفعة، والدول التي تحصل على قيمة تتراوح ما بين 60% إلى 70% ضمن الدول ذات مخاطر متوسطة، والدول التي تحصل على قيمة تتراوح ما بين 70% إلى 80% ضمن الدول ذات مخاطر متدنية، وأخيراً الدول التي تحصل على قيمة تتراوح ما بين 80% إلى 100% ضمن الدول ذات مخاطر متدنية جداً، ويتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية كما يوضحها الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2): المؤشرات الفرعية لدليل المخاطر القطرية

م	المؤشر الفرعي	ملاحظات
1	الاستقرار الحكومي	يقيس استقرار وثبات الحكومات والسياسات الحكومية، ويتكون من 12 نقطة.
2	الظروف الاقتصادية والاجتماعية	يعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، منها معدل البطالة والنمو الحقيقي والتضخم وغيرها، ويتكون من 12 نقطة.
3	مؤشر ملف الاستثمار	يتكون من 12 نقطة.
4	مؤشر النزاعات الخارجية	يتكون من 12 نقطة.
5	مؤشر النزاعات الداخلية	يتكون من 12نقطة.
6	مؤشر الفساد	يقيس درجة الفساد الإداري، بما في ذلك العمولات والوسائط في أوساط صناعة القرار، ويتكون من 6 نقاط.
7	التوتر العسكري والسياسي	يتكون من 6 نقاط.
8	التوتر الديني	يتكون من 6 نقاط.
9	حكم القانون	يقيس نزاهة النظام القانوني والقضائي ونضوج مؤسساته، ويتكون من 6 نقاط.
10	التوتر العرقي	يتكون من 6 نقاط.
11	الديمقراطية والمساءلة	يتكون من 6 نقاط.
12	نوعية الإدارة العامة	يقيس درجة استقلال الخدمات العامة عن الضغوط والمصالح السياسية، ودرجة الحياد والإنصاف في التعيين على الوظائف الحكومية، ويتكون من 4 نقاط.

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

هذا، ويوضح الجدول رقم (3)، أن وضع هذا المؤشر بالنسبة للجمهورية اليمنية يعد متدنياً حيث بلغ 50% في عام 2013، ما يعني أن المنظومة السياسية في اليمن لم تستقر بعد، وأن حجم الفساد بشقيه المالي والإداري لا زال مستشرياً، خاصة الفساد المالي الذي يعتبر أكثر أنواع الفساد شيوعاً على المستوى العالمي، والذي يعاني منه قطاع الأعمال من خلال الحصول على القروض على سبيل المثال، وكذلك تفشي مظاهر المحسوبية أو الواسطة، وتبادل المصالح والعلاقات الوثيقة المريبة بين السياسة والأعمال. كما توضح تلك النتيجة بأن اليمن بحاجة إلى إعادة النظر في مختلف الإجراءات والسياسات المعمول بها، وذلك بهدف ترتيب أوضاعه الداخلية وبنيته الأساسية. ويترتب على تراجع هذا المؤشر مجموعة من الآثار قد تكون مباشرة أو غير مباشرة ليس على الاستقرار السياسي والاقتصادي فحسب، بل وعلى الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يُعمّق من المخاطر التي تحدق باليمن طيلة العقود الماضية.

جدول رقم (3): مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في اليمن ودول عربية أخرى

الدولة	1990- 1984	2000-1991	2005-2001	2010-2006	2014
الجزائر	61.0	48.2	48.3	62.4	57.0
البحرين	50.5	65.4	74.4	73.4	63.5
مصر	46.3	61.2	64.4	61.3	48.5
العراق	32.3	31.4	34.5	35.9	39.5
الأردن	45.1	66.6	69.8	72.0	62.5
الكويت	49.0	64.0	73.6	76.8	68.5
لبنان	16.9	51.2	60.6	56.9	52.0
عُمان	55.7	71.2	75.8	76.1	72.5
قطر	50.2	67.7	74.2	73.1	72.5
السعودية	52.1	65.0	67.3	69.0	66.5
السودان	24.0	28.2	45.0	43.5	36.0
سوريا	39.3	65.0	64.2	58.1	41.5
تونس	50.0	68.4	73.0	72.5	60.5
الإمارات	45.1	67.0	75.9	78.9	79.0
اليمن	--	60.0	61.3	60.9	50.5

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

وفي السياق ذاته، تأتي اليمن في مراتب متأخرة فيما يتعلق بمستوى الحوكمة، بالمقارنة مع دول عربية أخرى. حيث يقوم البنك الدولي منذ عام 1996 بنشر مؤشرات فرعية لـ 215 دولة حول ست أبعاد مختلفة للحوكمة، وهي "التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، وفاعلية الحكومة، ونوعية التنظيم، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد"، ويعتقد أن هذه المؤشرات تعبّر عن المؤسسات التي تحدد شكل ونظام الحكم، بحيث ترصد طريقة اختيار الحكومة، ومحاسبتها، واستبدالها. كذلك ترصد هذه المؤشرات قدرة الحكومة على صياغة وتنمية سياسات سليمة وناجعة، بالإضافة إلى احترام القانون والحريات التي تحكم التفاعلات والتبادلات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم اختيار 32 مؤشراً فرعياً تم تصنيفها حسب المجالات الثلاثة وحسب مجموعة مؤشرات فرعية للتعبير عنها، ويعطي المؤشر قيمة رقمية بحيث تعكس القيمة الرقمية المتدنية (2.5-) مؤسسات رديئة بينما تعكس القيمة الرقمية العالية (+2.5).

هذا، ويوضح الجدول رقم (4) مدى تدني مستوى المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر في الحالة اليمنية، حيث يتضح مدى التراجع الكبير في أداء الحكومة وكفاءتها، وضعف بنيتها الأساسية، والضعف في تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية. إضافة إلى ذلك، تراجعت بمرور الوقت نظرة المجتمع اليمني إزاء فعالية الحكومة، وخاصة فيما يتعلق بحجم الخدمات العامة المقدمة وجودتها، ودرجة مهنية الخدمة المدنية واستقلاليتها، وجودة صياغة السياسات العامة وتطبيقها، ومصداقية الحكومة في التزامها بهذه السياسات.

جدول رقم (4): مؤشر الحوكمة في اليمن ودول عربية أخرى للفترة 1996 - 2013

الدولة	التعبير والمساءلة		الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب		فاعلية الحكومة		جودة التنظيم		سيادة القانون		السيطرة على الفساد		مؤشر الحوكمة	
	1996	2014	1996	2014	1996	2014	1996	2014	1996	2013	1996	2014	1996	2014
الجزائر	-1.27	-0.89	-1.86	-1.17	-0.95	-0.60	-0.77	-1.19	-1.19	-0.68	-0.48	-0.48	-1.09	-0.83
البحرين	-0.74	-1.32	-0.41	-1.34	0.63	0.58	0.53	0.60	0.04	0.35	0.17	0.45	0.04	-0.11
جزر القمر	-0.58	-0.52	0.38	-0.24	-1.73	-1.44	-1.16	-1.26	-1.05	-0.99	-0.93	-0.73	-0.85	-0.86
جيبوتي	-0.86	-1.44	-0.48	-0.12	-0.94	-1.18	-0.95	-0.55	-0.96	-0.76	-0.47	-0.44	-0.78	-0.75
مصر	-0.76	-1.04	-0.58	-1.62	-0.21	-0.89	0.01	-0.70	0.05	-0.60	-0.07	-0.60	-0.26	-0.91
العراق	-1.96	-1.10	-1.85	-1.99	-1.95	-1.08	-2.02	-1.26	-1.51	-1.47	-1.53	-1.25	-1.80	-1.36
الاردن	-0.17	-0.82	-0.15	-0.62	0.12	-0.11	0.03	0.11	0.28	0.39	-0.12	0.09	0.00	-0.16
الكويت	-0.20	-0.65	0.13	0.14	0.13	-0.07	0.07	-0.09	0.60	0.39	0.72	-0.15	0.24	-0.07
لبنان	-0.29	-0.44	-0.76	-1.69	-0.06	-0.39	-0.44	-0.09	-0.24	-0.78	-0.47	-0.92	-0.38	-0.72
ليبيا	-1.40	-1.00	-1.07	-1.81	-0.86	-1.50	-1.81	-1.83	-1.06	-1.36	-0.78	-1.52	-1.16	-1.50
موريتانيا	-0.54	-0.93	0.26	-1.02	-0.14	-0.90	-0.55	-0.70	-0.39	-0.95	-0.01	-0.68	-0.23	-0.86
المغرب	-0.36	-0.72	-0.29	-0.50	-0.03	-0.07	-0.17	-0.17	0.24	-0.25	0.33	-0.36	-0.05	-0.34
عمان	-0.51	-1.00	0.80	0.48	0.55	0.21	-0.07	0.47	0.69	0.56	0.04	0.08	0.25	0.13
فلسطين	-1.10	-0.87	-1.65	-1.90	-1.20	-0.78	-0.92	0.15	-0.11	-0.44	-0.93	-0.71	-0.99	-0.76
قطر	-0.54	-0.86	0.20	1.22	0.47	1.07	-0.07	0.74	0.10	1.04	-0.09	1.24	0.01	0.74
السعودية	-1.41	-1.82	-0.26	-0.41	-0.26	0.06	-0.15	0.08	0.25	0.26	-0.64	-0.01	-0.41	-0.31
الصومال	-2.09	-2.19	-2.65	-2.75	-2.10	-2.21	-2.54	-2.21	-2.22	-2.44	-1.74	-1.58	-2.22	-2.23

يتبع ....

الدولة	التعبير والمساءلة		الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب		فاعلية الحكومة		جودة التنظيم		سيادة القانون		السيطرة على الفساد		مؤشر الحوكمة	
	1996	2014	1996	2014	1996	2014	1996	2014	1996	2013	1996	2014	1996	2014
السودان	-1.88	-1.78	-2.51	-2.20	-1.12	-1.53	-1.36	-1.44	-1.63	-1.25	-1.28	-1.49	-1.63	-1.62
سوريا	-1.33	-1.77	-0.41	-2.68	-0.64	-1.34	-1.20	-1.61	-0.38	-1.48	-0.78	-1.24	-0.79	-1.69
تونس	-0.45	-0.11	0.16	-0.91	0.41	0.00	0.01	-0.35	-0.20	-0.20	-0.22	-0.15	-0.05	-0.29
الامارات	-0.43	-1.03	0.86	0.92	0.63	1.17	0.73	0.78	0.69	0.64	-0.09	1.29	0.40	0.63
اليمن	-0.68	-1.35	-1.39	-2.35	-0.59	-1.20	-0.45	-0.74	-1.35	-1.16	-0.48	-0.48	-0.80	-1.33

المصدر: www.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

أما فيما يتعلق بمؤشر بيت الحرية، وهو مؤشر مركب لقياس مجموعة الحريات السياسية والمدنية التي يتمتع بها بلد معين، ويتكون من المتوسط الحسابي لمؤشرين؛ يقيس الأول الحقوق السياسية، والتي تتضمن مدى اختيار الحكام بشكل عام، سواء كان الرئيس أو رئيس الوزراء، وكذلك أعضاء السلطة التشريعية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، وبناء على قوانين انتخاب عادلة، كما يقيس حق الانتماء إلى الأحزاب من خلال قانون متقدم للأحزاب، ويقيس كذلك مدى هيمنة السلطة العسكرية والسلطات الدينية على الشعب، بالإضافة إلى تمتع الأقليات الثقافية والعرفية والدينية بحقها في تقرير مصيرها، إلى غير ذلك من الحقوق السياسية. ويتم بناء هذا المؤشر من خلال الإجابة على مجموعة أسئلة تتعلق بكل ما سبق من الحقوق السياسية. أما المؤشر الثاني فيقيس مستوى الحريات المدنية، والتي تتضمن مدى تحرر المواطن من سلطة الحكومة، وتشمل الحريات المدنية حرية التعبير والاعتقاد، وتنظيم التجمعات، وحكم القانون، واستقلال الفرد والحقوق الاقتصادية. ويتم تكوين هذا المؤشر من خلال مجموعة أسئلة حول وسائل الإعلام، وحرية التجمع، والمناقشات العامة، والنظام القضائي، والحريات الاجتماعية وخاصة المساواة بين الرجل والمرأة وغير ذلك من الحريات.

هذا، ويتم تركيب كل من المؤشرين بحيث تتراوح قيمة المؤشر بين 1 (الدرجة الأعلى من الحرية) و7 (الدرجة الأدنى من الحرية)، ويتم حساب مؤشر بيت الحرية كمتوسط بسيط للمؤشرين أعلاه (مؤشر الحريات المدنية، ومؤشر الحقوق السياسية). ويتم تصنيف الدول حسب هذا المؤشر إلى دول حرة، ودول حرة جزئياً ودول غير حرة، حسب قيمة المؤشر. فتصنف

الدولة على أنها حرة إذا ما تراوحت قيمة المؤشر لهذه الدولة بين 1إلى2.5، وتصنف على أنها حرة جزئياً إذا تراوحت قيمة المؤشر بين 2.5 إلى 5، وتصنف الدولة على أنها غير حرة إذا زادت قيمة المؤشر عن 5، ويوضح الجدول رقم (5) حالة الجمهورية اليمنية.

جدول رقم(5): مؤشر بيت الحرية (الكلي) – للدول العربية في الفترة من 1972 حتى 2014

الدولة	1980 -1972	1981-1989	1999-1990	2005-2000	2010-2006	2012	2014
الجزائر	6.1	5.9	5.7	5.5	5.5	5.5	5.5
البحرين	5.0	4.9	6.0	5.6	5.1	6.0	6.0
مصر	5.1	4.6	5.6	5.8	5.5	5.5	5.5
العراق	6.9	6.8	7.0	6.7	5.8	5.5	5.5
الأردن	6.0	5.5	4.2	4.7	4.8	5.5	5.5
الكويت	4.3	4.7	5.3	4.5	4.1	4.5	5.0
لبنان	3.1	4.6	5.4	5.5	4.4	4.5	4.5
عُمان	6.3	6.0	6.0	5.6	5.5	5.5	5.5
قطر	5.3	5.0	6.4	5.9	5.5	5.5	5.5
السعودية	6.0	6.3	6.9	7.0	6.5	7.0	7.0
السودان	5.8	5.1	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
سوريا	6.3	6.3	7.0	7.0	6.6	7.0	7.0
تونس	5.5	5.2	5.2	5.5	5.8	3.5	3.0
الإمارات	5.4	5.0	5.6	5.7	5.6	6.0	6.0
اليمن	6.0	5.9	5.4	5.4	5.1	6.0	6.0

المصدر: مؤشرات بيت الحرية، مجلة وول ستريت، أعداد متفرقة.

يتضح من معطيات الجدول رقم (5) بأن الجمهورية اليمنية صنفت منذ عام 1972 حتى عام 2014 ضمن الدول غير الحرة إذ تزيد قيمة المؤشر عن 5 درجات، وهو انعكاس لحالة ضعف وتقييد الحريات التي يعيشها المجتمع المدني، وذلك كنتيجة إلى تفشي ظاهرة العنف السياسي، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وضعف أبنية القيم المحاسبية، وضعف المؤسسات الديمقراطية، وغيرها.

ثالثاً: أوضاع الفقر في المجتمع اليمني

تعتبر مشكلة تفشي ظاهرة الفقر بمثابة مشكلة كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر، وفي ظروفهم وفي تطلعاتهم وأرزاقهم. ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أثمن ما في الوجود. وتنبعث ظاهرة الفقر من منطلقات

إيديولوجية واقتصادية وثقافية، وهي بشكل عام، لا تمثل ظاهرة في المجتمع بل تترجم خلل ما في تنظيم هذا المجتمع. والفقر ليس صفة، بل هو حالة يمر بها الفرد تبعاً لمعايير محددة، فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، كما أنه يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسته من جهة أخرى[3].

ويعتبر تعريف الفقر الذي تقدمه تقارير التنمية البشرية من أكثر التعريفات شيوعاً في هذا الصدد، حيث نجد تعريفاً للفقر باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، فالفقر أكثر من كونه افتقاراً إلى ما هو ضروري للرفاهية المادية. كما يمكن أن يعنى أيضاً حرماناً من الفرص والخيارات، التي تعتبر أساسية أكثر من أي شيء آخر للتنمية البشرية[4].

واستناداً إلى دليل الفقر المتعدد الأبعاد بتقرير التنمية البشرية لسنة 2014 – تجدر الإشارة إلى أنه قد استُخدم هذا الدليل للمرة الأولى في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 من أجل قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية أي الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة – ويتضح أيضاً أنه في 104بلد من البلدان النامية، يعيش 1.2 مليار شخص على 1.25 دولار أو أقل في اليوم. إلا أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في 91بلداً نامياً يقارب 1.5 مليار. ولا يزال في العالم أكثر من 2.2 مليار شخص حالة فقر متعدد الأبعاد أو يشارفون على الوقوع فيه[5].

وبحسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد، يسجل اليمن أكبر عدد من الفقراء الذين يعيشون أوجها متعددة ومتداخلة من الحرمان، إذ ارتفع معدل الفقر من 42% من إجمالي عدد السكان عام 2009 إلى 54.5% في عام 2012. كما يعيش الأطفال والنساء الذين يشكلون أعلى نسبة من أعداد النازحين الحرمان بأوجه متعددة. وكثيراً ما يعيشون في حالة فقر محرومين من الخدمات العامة الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم، ويمكن لهذا الحرمان أن يؤدي إلى مشاكل صحية تعيش مع الفرد مدى الحياة، فتؤثر على نموه العقلي، وتفقده سبل معيشته، وتقوض إمكاناته على المدى الطويل. كما شهدت اليمن في الخمس سنوات الأخيرة العديد من الأزمات والمشكلات والتي أثرت بشكل سلبي على الحياة المعيشية للسكان والمتمثلة في "انخفاض القوة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف، ومن ثم الدخول من جهة أخرى" [6]. الأمر الذي نتج عنه زيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة، وكذلك انزلاق الكثير من

الأسر تحت خط الفقر الوطني، وتفاقم مشكلة البطالة، وارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي، وتدهور حالة خدمات البنية التحتية للمجتمع.

جدول رقم (6): مؤشرات دليل الفقر متعدد الأبعاد

البلد	سنة المسح	السكان الذين يعيشون في الفقر متعدد الأبعاد		السكان المعرضون للفقر متعدد الأبعاد (%)	السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع (%)	حصة أبعاد الحرمان من الفقر العام			نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل 2002-2012	
		مجموع السكان بالآلاف	شدة الحرمان (%)			التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	1.25دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية	خط الفقر الوطني
جيبوتي	2006 M	212	47.3	16.0	11.1	36.1	22.7	41.2	18.84	..
مصر	2008 D	6740	40.3	8.6	1.5	41.8	45.6	12.6	1.69	25.2
العراق	2011 M	4236	39.4	7.4	2.5	50.1	38.6	11.3	2.82	22.9
الاردن	2009 D	64	36.8	4.1	0.1	33.7	56.3	10.0	0.12	13.3
موريتانيا	2007 M	2197	54.9	12.8	42.3	33.5	18.2	48.3	23.43	42
فلسطين	2006/2007 N	74	36.9	7.4	0.1	16.6	72.3	11.1	0.04	21.9
الصومال	2006 M	7104	61.1	8.3	63.6	33.7	18.8	47.5	..	..
سوريا	2006 M	1197	38.0	7.7	0.9	44.4	43.1	12.5	1.71	..
تونس	2011/2012 M	161	39.3	3.2	0.2	33.7	48.2	18.1		
اليمن	2006 M	7741	50.9	16.7	18.4	33.4	21.3	45.3	17.53	34.8

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2014، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كما تبين مؤشرات الفقر تقدم الدول العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا أن هناك تبايناً في مدى تحقيق تلك الأهداف، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر تقدماً في تحقيقها. ورغم تراجع نسبة الفقر في عدد من الدول العربية إلا أنها مازالت مرتفعة في بعض الدول الأخرى. وتبرز مؤشرات الفقر أن هناك انخفاضاً قد بلغ نحو 1.4%، حيث بلغت النسبة في عام 1990 نحو 5.5%، بينما بلغت في عام 2010 حوالي 4.1%، إلا أن تلك النسبة عادت للارتفاع في عام 2012 لتبلغ مستوى 7.4% باستخدام خط الفقر الدولي 1.25 دولار في اليوم، بواسطة المكافئ الشرائي للدولار.

تجدر الإشارة إلى أن الباحثان اعتمدا خط الفقر الدولي 1.25 دولار في اليوم، بواسطة المكافئ الشرائي للدولار خطاً للفقر بالنسبة للدول ذات تنمية بشرية منخفضة، في حين اعتمدا خط الفقر دولارين في اليوم، بواسطة المكافئ الشرائي للدولار خطاً للفقر بالنسبة للدول ذات تنمية بشرية عالية، والدول ذات تنمية بشرية متوسطة. ويبرز الجدول رقم (7) تطور نسب الفقر بالدول العربية في العقدين الماضيين حيث شهدت نسب الفقر تراجعاً واضحاً بكل الدول العربية غير أنها لا تزال مرتفعة بالدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، وبرزت أعلى نسبة للفقر بجزر القمر حيث بلغت 46.11% سنة 2004، كما بلغت فجوة الفقر 20.8% كما تدل البيانات على وجود نسب مرتفعة للفقر بموريتانيا حيث بلغت نحو 23.4% سنة 2008، كذلك في العراق والجزائر ومصر والسودان وسوريا والمغرب واليمن.

جدول رقم (7): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل بالدول العربية

البلد	السنة	متوسط الانفاق الشهري للفرد ($PPP 2005)	نسبة الفقر*	فجوة الفقر*	معامل جيني
الأردن	1992	174.68	14.74	3.37	43.36
الأردن	2010	214.31	1.17	0.16	33.69
تونس	1990	151.33	19	5.42	40.24
تونس	2010	228.04	4.45	0.96	35.79
الجزائر	1988	128.32	23.68	6.34	40.19
الجزائر	1995	122.25	22.76	6.15	35.33
فلسطين	2004	272.09	1.75	0.38	33.97
فلسطين	2009	304.1	0.61	0.12	34.46
مصر	1991	100.88	27.61	5.97	32
مصر	2008	114.02	15.4	2.83	30.75
سوريا	2004	135.38	16.82	3.28	35.78
العراق	2007	100.77	22.3	4.68	28.6
العراق	2012	105.96	21.14	4.68	29.54
المغرب	1985	112.9	28.5	8.48	39.19
المغرب	1985	112.9	28.5	8.48	39.19
اليمن	1998	96.97	10.47	2.37	33.44
اليمن	2005	93.94	9.78	1.87	35.91
جزر القمر	2004	94.4	46.11	20.82	64.3
موريتانيا	1987	60.98	41.32	17.99	43.94
موريتانيا	2008	84.37	23.43	6.79	40.46
السودان	2009	81.58	19.8	5.46	35.29
جيبوتي	2002	93.52	18.83	5.29	39.96
جيبوتي	2012	114.92	16.96	7.26	45.13

* تم اعتماد خط الفقر الدولي 1.25 بالمكافئ الشرائي للدولار خطاً للفقر بالدول ذات التنمية البشرية المنخفضة و2 بالمكافئ الشرائي للدولار بالدول متوسطة وعالية الدخل. المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي حول الفقر، http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm

هذا، ويعتبر النمو الاقتصادي، وهيكل توزيع الدخل في المجتمع من أهم العوامل المؤثرة على مستويات الفقر في المجتمع. إذ يمكن لمعدلات نمو موجبة أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر بالبلدان إذا ما توافق ذلك مع تحيز ضد الفقراء في توزيع الدخل (ضعف عدالة التوزيع). لذلك يعتبر التوزيع العادل للدخل أحد أهم العوامل المؤدية إلى القضاء على الفقر. ويعتبر معامل جيني أحد المؤشرات التي تقيس عدالة التوزيع للدخل في المجتمع. وبالنظر إلى قيمة معامل جيني خلال السنوات الأخيرة، كما في الجدول رقم (7)، نلاحظ بأن توزيع الدخل تحسن بشكل عام في أغلب الدول العربية مثل «الأردن، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، ومصر» غير أنه لا يزال مرتفعاً بنسب تفوق 33%، وهي قيمة غير مطمئنة في الوقت نفسه.

وبالرغم من أهمية معامل جيني إلا أنه لا يعطي صورة واضحة عن هيكل توزيع الدخل أو الانفاق بين مختلف شرائح الدخل. وفي هذه الحالة يمكن الاعتماد على أساليب أخرى تفي بالغرض لعل أهمها: منحنى نمو الفقر (Poverty Growth Curve)، ومنحنى تأثير النمو (Growth Incidence Curve) الذين يتم من خلالهما تحليل نمو الدخل أو إنفاق الفرد داخل الشرائح الدخيلة أو شرائح الإنفاق المختلفة لعشيرات الدخل المختلفة، وهو ما يسمح بالتعرف على كيفية تغير دخل أو إنفاق الطبقات الفقيرة في المجتمع سواء بالمقارنة مع الطبقات الثرية أو بالمقارنة مع تطور متوسط الدخل أو الإنفاق في المجتمع ككل.

ولدراسة تأثر الفقراء بتوزيع الدخل قام الباحثان باحتساب كل من منحنى نمو الفقر (PGC)، ومنحنى تأثير النمو (GIC) على مجموعة من الدول العربية[7]، وهي "الجزائر، مصر، العراق، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس، فلسطين واليمن"، وذلك اعتماداً على بيانات الفقر بالبنك الدولي (Pavcal net) وأحدث مسوحات الانفاق المتوفرة. وقد اعتمد الباحثان خط الفقر الدولي المقدر بـ 1.25 دولار للفرد في اليوم بمكافئ القوة الشرائية. ومعادلات النمو التالية[9]:

- معادلة معدل نمو الفقر. $g(p) = g + \Delta Ln(L(p))$

مع العلم أن:

$g(p)$: معدل نمو الفقر.

g: نمو متوسط انفاق المجتمع.

L(p): منحنى لورنز.

(p): شرائح المجتمع.

- معادلة منحنى تأثير النمو. $r(p) = g + \Delta Ln(L'(p))$

مع العلم أن:

r(p): منحنى تأثير النمو.

g : نمو متوسط إنفاق المجتمع.

L'(p): نصيب مختلف الشرائح من الإنفاق.

جدول رقم (8): معدل نمو الفقر في بعض الدول العربية (وفق عشيرات الدخل)

البلد		الجزائر	مصر	العراق	الأردن	موريتانيا	المغرب	تونس	فلسطين	اليمن
سنوات المسوحات		2011-2000	2008-2005	2012-2007	2010-2008	2008-2004	2007-2001	2010-2005	2009-2007	2005-1998
نمو اجمالي النفاق		3.30	2.34	3.43	8.82	4.11	3.92	3.68	8.76	2.37
منحنى نمو الفقر	10	4.12	3.08	2.08	7.34	3.01	3.21	4.59	21.05	3.55
	20	3.98	3.18	2.44	7.45	2.98	4.04	4.53	17.59	3.18
	30	4.10	3.18	2.60	7.54	3.44	4.19	4.51	16.41	2.68
	40	3.93	3.14	2.79	7.63	3.87	4.21	4.48	15.11	2.31
	50	3.82	3.09	2.95	7.74	4.16	4.14	4.45	13.96	2.04
	60	3.83	3.02	3.06	7.86	4.37	4.07	4.41	13.10	1.84
	70	3.71	2.94	3.18	7.96	4.51	3.98	4.36	12.43	1.71
	80	3.66	2.84	3.31	8.09	4.61	3.86	4.30	11.53	1.62
	90	3.61	2.72	3.42	8.25	4.69	3.69	4.22	10.61	1.58
	100	3.30	2.34	3.43	8.82	4.11	3.92	3.68	8.76	2.37

المصدر: مصادر بيانات Povcal net وبعض مسوحات الإنفاق.

شكل رقم(2): منحنى تأثير النمو في بعض الدول العربية (وفق عشيرات الدخل)

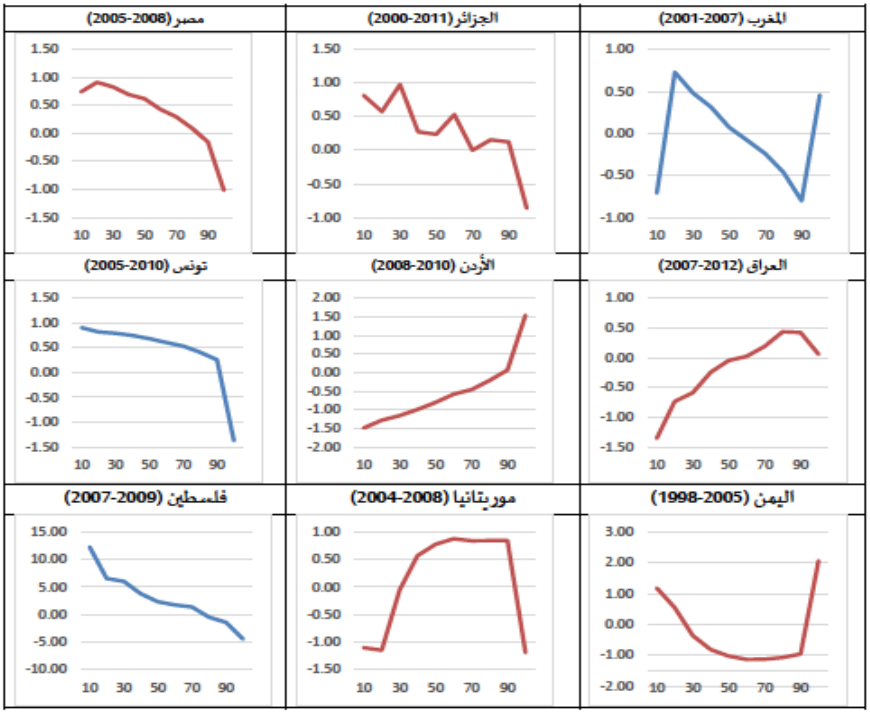

المصدر: حسبت بواسطة معدو الورقة بواسطة برمجية أكسل ومصادر بيانات Povcal net وبعض مسوحات الإنفاق.

يتبين من خلال النتائج في الجدول رقم (8) والشكل رقم (2)، أن متوسط معدل نمو الإنفاق كان موجباً عند كل الدول العربية محل الدراسة (الجزائر، مصر، العراق، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس، فلسطين، واليمن)، وأن معدل نمو إنفاق الفرد ضمن عشيرات الإنفاق الدنيا كان أعلى من معدل النمو العام للإنفاق في كل من "الجزائر، مصر، تونس، وفلسطين"، وهو ما يدل على تحسن وضع الفقراء خلال السنوات محل الدراسة، في حين أن معدل نمو إنفاق الفرد في العشير الأدنى بالمغرب والبالغ 3.21% كان أقل من معدل النمو العام للإنفاق والذي بلغ 3.92%. كما يتبين من النتائج، أن معدل نمو إنفاق الفرد ضمن عشيرات الإنفاق الدنيا في كل من «العراق، الأردن، موريتانيا، واليمن» لم يتجاوز معدل نمو الإنفاق العام، وهو ما يدل على تدهور وضع الفقراء في هذه الدول.

وبناء على ما سبق، يتضح بأن هناك تأثيران أساسيان على الأمن الاجتماعي من خلال الدلالة المباشرة المتصلة بالحقوق الأساسية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، حيث تتحصل شرائح واسعة في المجتمعات العربية ولاسيما منها اليمن على دخول أقل، وهو ما يعني قدرات شرائية متدنية ومستويات معيشية منخفضة، وهو ما يزيد من مخاطر الانزلاق في الفقر أو ارتفاع وتيرته ومعدلاته. هذا بالإضافة لتأثيرات ذلك التفاوت والاختلال في مستويات توزيع الدخول على الإحساس بعدم العدالة أو بالإقصاء الاجتماعي، وهو الأمر الذي يترتب عليه تنامي العديد من الظواهر السلبية التي قد تصب في معظمها في غير صالح مسألة الأمن الاجتماعي[9].

هذا، وقد نصت كل من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر للفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2010، والرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، وأهداف التنمية الألفية 2015، بالإضافة إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، على أن مكافحة الفقر وآثاره تعد أولوية قصوى بالنسبة للحكومة اليمنية، إلا أن النتائج المتحققة لم تكن بمستوى الطموح، بل على العكس، أن معدل الفقر، وفقاً لأحدث الدراسات لمختلف الجهات والمنظمات الدولية والاقليمية والوطنية[10]، قد ارتفع من 35% في عام 2005 إلى 42% عام 2009، ومن ثم إلى 54.5% في عام 2012 (كما أشرنا إلى ذلك سابقاً)، بحسب بيانات البنك الدولي، مع زيادة انتشار معدلات الفقر واستمراره بنسبة تفوق 80% في المناطق الريفية.

وفي السياق ذاته، تتباين مستويات انتشار الفقر فيما بين محافظات اليمن تبايناً كبيراً، ففي عامي 2005 و2006، كما هو موضح في الجدول رقم (9)، تراوحت معدلات الفقر ما بين 5.4% و71% بين مختلف المحافظات. ويبلغ أعلى معدل في المناطق الريفية بمحافظة عمران، حيث تصل نسبة الفقر بين السكان إلى 71%، ثم تأتي محافظتي شبوه والبيضاء بنسبة 60%، في حين يبلغ مستوى انتشاره بشكل أدنى في محافظات المهرة وصنعاء. وتعكس هذه المؤشرات سوء توزيع الثروة والدخل بين المحافظات.

جدول رقم (9): معدلات الفقر في مختلف محافظات اليمن

المحافظة	نسبة الفقراء			مقياس فجوة الفقر			مقياس شدة الفقر		
	حضر	ريف	الاجمالي	حضر	ريف	الاجمالي	حضر	ريف	الاجمالي
المهرة	11.4	6.29	8.85	2.78	0.81	1.8	1.12	0.2	0.66
امانة العاصمة	14.98	0	14.89	3.39	0	3.37	1.09	0	1.09
صعده	18.18	16.23	16.55	3.6	3.56	3.57	1.08	1.09	1.09
عدن	16.88	0	16.88	3.08	0	3.08	0.84	0	0.84
ذمار	29.73	25.28	25.84	7.53	5.75	5.97	2.96	2.01	2.13
صنعاء	0	28.13	28.13	0	7.02	7.02	0	2.29	2.29
اب	16.36	32.84	30.07	3.56	8.17	7.4	1.18	2.92	2.63
المحويت	21.9	31.48	30.75	4.55	6.29	6.16	1.39	1.79	1.76
الحديدة	21.58	36.43	31.72	4.78	8.85	7.56	1.62	3.21	2.7
ريمه	5.38	35.32	34.07	2.58	8.19	7.96	1.24	2.75	2.68
حضرموت	31.45	39.17	35.59	4.97	8.15	6.67	1.21	2.39	1.84
تعز	23.66	41.51	37.8	5.41	10.96	9.8	1.96	4.08	3.64
الضالع	28.15	46.37	44.24	6.57	8.99	8.71	2.43	2.61	2.59
ابين	31.37	50.44	45.68	8.17	14.52	12.94	3.23	5.73	5.11
مارب	17.95	50.05	45.88	4.28	19.2	17.26	1.53	9.07	8.09
لحج	22.9	49.49	47.2	4.53	14.7	13.82	1.36	6.16	5.75
حجه	20.9	50.02	47.53	4.64	14.41	13.57	1.63	5.83	5.47
الجوف	32.57	52.63	49.58	5.94	14.78	13.44	1.61	6.02	5.35
البيضاء	16.72	59.76	51.85	4.14	21.28	18.13	1.35	9.61	8.1
شبوه	39.44	56.8	54.13	8.97	19.61	17.97	3.01	9.58	8.56
عمران	33.93	70.6	63.93	9.17	17.82	16.24	3.34	6.13	5.62
المجموع	20.7	40.09	34.78	4.48	10.6	8.93	1.47	4.02	3.32

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2014، تعكس نتائج مسح الأسرة الذي أُجري في عام 2006.

رابعاً: ارتفاع معدلات البطالة

تعد مشكلة البطالة أحد أهم المخاطر الاجتماعية التي تواجه عملية التنمية، كما أنها تسهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني. ومما يؤكد خطورتها، أنها أصبحت مصدراً لإنتاج مشكلات اجتماعية أخرى قد تؤثر بشكل أو بآخر على البنيان الاجتماعي، فلذلك تلعب البطالة دوراً أساسياً في حرمان الإنسان من الحصول على مختلف فرص الحياة التي تيسر له إشباع حاجاته الأساسية[11].

هذا، وتتركز البطالة في المجتمع اليمني بدرجة كبيرة في أوساط الشباب بنسبة بلغت 29.8 في عام 2013، كما تبلغ نسبة 44.4 % في الفئة العمرية (25 - 59)، وتنتشر كذلك بين المتعلمين فأكثر من 25% من العاطلين هم ممن يحملون مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق[12].

جدول رقم (10): معدلات بطالة الشباب بدول مجلس التعاون حسب النوع الاجتماعي

البلد	إناث		ذكور		الإجمالي	
	1995	2013	1995	2013	1995	2013
قطر	5.1	9.7	0.3	0.5	1.1	1.5
السعودية	50.2	55.3	24.5	21.1	28.7	28.7
الإمارات	5.6	17.0	6.3	8.1	6.1	9.9
البحرين	30.4	33.0	22.8	25.7	24.9	27.9
الكويت	2.5	12.7	5.2	22.8	4.2	19.6
ليبيا	60.2	77.2	36.5	38.5	42.8	51.2
عمان	31.4	32.1	17.6	17.9	21.1	20.5
لبنان	20.8	24.3	20.5	18.8	20.6	20.6
الأردن	53.4	55.9	27.5	28.0	31.1	33.7
تونس	29.8	29.3	32.4	32.0	31.5	31.2
Top of Form الجزائر Bottom of Form	70.1	38.7	42.8	21.0	47.7	24.0
فلسطين	29.0	56.4	23.4	34.6	24.0	38.3
مصر	59.0	71.1	21.9	25.8	32.6	38.9
سوريا	26.1	65.9	9.3	23.2	13.6	29.8
العراق	68.5	59.3	33.6	30.0	38.0	34.1
المغرب	15.1	16.9	16.8	19.0	16.3	18.5
اليمن Bottom of Form	48.9	53.7	17.2	20.3	24.5	29.8
جزر القمر	11.3	11.4	10.3	10.3	10.6	10.7
موريتانيا	39.5	38.7	45.0	44.5	43.8	42.9
السودان	26.5	27.5	21.9	22.6	23.5	24.5
الصومال	11.2	11.3	10.3	10.2	10.6	10.6
الدول العربية	39.6	44.7	24.5	22.9	28.3	28.5
العالم	11.8	13.4	11.7	12.7	11.7	13

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية .KILM 8th edition

وخلال عام 2011، ازدادت مشكلة البطالة تفاقماً نتيجة تعثر الكثير من المشاريع الاستثمارية، وتعطل العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تستوعب معظم الأيدي العاملة كقطاعات "الزراعة، والصناعة التحويلية، والبناء والتشييد، والسياحة، والنقل". وتتجلى مظاهر ذلك في تسريح كثير من العاملين، وإعطاء بعض العاملين إجازات بدون راتب، وتخفيض بعض المنشآت لساعات العمل مقابل إعطاء جزء من الراتب. لذلك أضحت البطالة أمراً غير مقبولاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً، وتمثل تهديداً لحالة الاستقرار الاجتماعي[13].

هذا، وتعاني اليمن من مستوى مرتفع لمعدل البطالة مقارنة بالدول العربية. مع التأكيد، بأن البطالة في اليمن تعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تُقدر نسبة البطالة فيه بنحو 17.4% من إجمالي السكان في عام 2013، حيث وصلت النسبة بين الإناث إلى أكثر من 38%، وبين الذكور إلى نحو 9.9% في ظل تفشي ظاهرة الفقر وسوء التغذية.

جدول رقم (11): معدل البطالة في اليمن مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي

البلد	إناث		ذكور		الإجمالي	
	1995	2013	1995	2013	1995	2013
قطر	1.9	3.4	0.1	0.2	0.4	0.5
السعودية	15.1	21.3	4.1	2.9	5.4	5.7
الإمارات	2.3	8.8	1.7	2.8	1.8	3.8
البحرين	16.8	17.7	5.3	4.9	7.5	7.4
الكويت	0.6	2.4	0.7	3.3	0.7	3.1
ليبيا	29.5	30.2	16.8	15.3	19.4	19.6
عمان	16.8	15.3	5.7	6.7	7.0	7.9
لبنان	10.6	11.0	7.4	5.1	8.1	6.5
الأردن	27.0	22.1	12.7	10.5	14.6	12.6
تونس	19.0	15.5	14.2	12.4	15.4	13.3
الجزائر Bottom of Form	52.7	16.8	24.3	8.4	27.9	9.8
فلسطين	13.0	21.3	17.0	23.8	16.5	23.4
مصر	27.1	29.3	6.7	7.4	11.3	12.7
سوريا	16.4	28.4	4.7	7.7	7.2	10.8
العراق	31.5	24.1	17.4	14.3	19.4	16.0
المغرب	12.2	9.8	11.4	9.0	11.6	9.2
اليمن Bottom of Form	34.9	38.8	7.7	9.9	12.9	17.4
جزر القمر	7.3	7.0	6.5	6.4	6.7	6.5
موريتانيا	28.8	28.0	33.0	32.1	32.1	31.0
السودان	20.3	20.4	13.1	13.0	15.1	15.2
الصومال	7.4	7.4	6.7	6.7	6.9	6.9
الدول العربية	22.7	21.4	11	8.6	13.4	11.4
العالم	6.4	6.4	5.8	5.7	6.1	6

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية .KILM 8th edition

وتشير البيانات الموضحة في الجدول رقم (12)، إلى أن أحد أبرز مظاهر البطالة تتكرر بين فئة الشباب هي بطالة متخرجي الجامعات، هذا، ويرتفع عدد المسجلين في الخدمة المدنية لغرض التوظيف سنة بعد أخرى، حيث ارتفع عددهم من 98 ألف خريج تقريباً في عام 2005 إلى نحو 191 ألف في عام 2010. كما بلغ عدد خريجي الجامعات المسجلين في وزارة الخدمة المدنية لغرض التوظف نحو 113 ألف عاطل في عام 2010 بزيادة بلغت نحو 60.5 ألف

عاطل عن عام 2005، أي بنحو 114% عن عام 2010، وينتمي معظم المتخرجين العاطلين المسجلين لغرض التوظيف إلى مجال العلوم الإنسانية بنحو 97 ألف عاطل بما يوازي 85.16% من إجمالي عدد العاطلين المسجلين، والنسبة الباقية لمجال العلوم التطبيقية، وعلى وجه التحديد بلغت نسبة العاطلين المسجلين أصحاب تخصصات التربية والآداب نحو 63%.

جدول رقم (12): الخريجون المسجلون في الخدمة المدنية لعامي 2006/2005 – 2010/2009

البيان	السنوات		الزيادة عن سنة الأساس	
	2006/2005	2010/2009	عدد	%
علوم إنسانية	44.906	96.542	51.636	115
علوم تطبيقية	8.029	16.830	8.801	109.6
إجمالي الجامعيين	52.935	113.372	60.437	114.2
دبلوم متوسط	28.732	59.581	30.849	107.4
ثانوية فما دون	15.269	18.037	2.736	18.1
إجمالي عام	96.936	190.990	94.054	97

المصدر: كتاب مؤشرات التعليم، جهاز الاحصاء اليمني، 2010.

وتعود أهم الأسباب المؤدية لبطالة المتخرجين إلى ضعف توفر الإطار الملائم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضعف كفاءة الإدارة العامة، وغيرهما، هذا، وقد نتج عن ذلك العديد من السلبيات، أهمها، سوء إدارة الاستثمار العام، والذي أدى إلى ضعف مسألة تنمية الموارد البشرية، في ظل غياب فلسفة واضحة للتعليم الجامعي، والقصور بالقيام بإجراءات ملموسة نحو تحسين جودة التعليم الجامعي، واختلال عمليتي الطلب والعرض في سوق العمل، وضعف ملائمة المعرفة التي يحوزها الخريج لمتطلبات الوظيفة، وضعف حيازة الخريج للمهارات اللازمة لممارسة الوظيفة المتاحة، وضعف قدرة كثير من الخريجين على وضع مبادرات بمشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، وضعف توافر فرص العمل للخريج كنتيجة لضعف مهارته اللغوية والقدرة على التعامل مع الحاسوب، وغيرها، إن تلك المظاهر تعكس مدى فشل السياسات والبرامج الحكومية في قطاع التعليم الجامعي لمواجهة ظاهر البطالة وخلق عمالة تنافسية[14].

خامساً: ظاهرة عمالة الأطفال

تشكل ظاهرة تفشي أطفال الشوارع خطورة بالنسبة لشريحة الطفولة والمجتمع بشكل عام، حيث تشير الحقائق والشواهد إلى وجود شريحة من الأطفال تعيش في الشوارع وتتصاعد في اتساعها، وتعمل بأعمال هامشية، بخاصة في المدن الرئيسية، وهم في الغالب نتاج عن الأسر المفككة والمنهارة من مختلف المستويات الاجتماعية، وتتمثل خطورة ظاهرة أطفال الشوارع في أنها مصدراً لمخاطر اجتماعية متتالية، وتسهم بشكل كبير في إحداث عنف وفوضى لا يمكن حصارهما.

وتشير بعض التقارير، إلى أن عدد الأطفال دون الثامنة عشرة على مستوى الدول العربية يمثل أكثر من نصف تعداد السكان، وأن عدد أطفال الشوارع في مختلف البلدان العربية يقدر ما بين 7 و10 ملايين طفل، حيث أن هذه المشكلة قد تفاقمت خلال العقدين الماضيين بشكل مضطرد، مما أدى إلى حدوث اختلال واضح في البنيان الاجتماعي للمجتمع[15].

هذا، وقد استفحلت هذه المشكلة في العديد من الدول العربية، كان على رأسها اليمن، حيث تزايدت معدلات "تسرب الأطفال من التعليم العام"، وتفشي ظواهر سلبية متعددة أخرى "كالتسول، وعمالة الأطفال، وأطفال الشوارع"، إضافة زيادة معدلات الجريمة وتهريب الأطفال خارج اليمن، حيث أن هناك ما يقارب 1.6 مليون طفل يمني وجدوا أنفسهم مجبرين على الخروج من البيوت والنزول إلى أماكن مختلفة للعمل.

وأخذت ظاهرة عمالة الأطفال في اليمن بالتفاقم منذ تسعينيات القرن الماضي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادي والاجتماعية، وانخفاض في مستوى المعيشة، وضعف مستوى الدخل، مما أدى إلى تدفق العديد من الأطفال إلى سوق العمل مبكراً للعمل في مجالات مختلفة «كالمطاعم، وورش إصلاح السيارات، ومواقع البناء، وأعمال البيع في الشوارع وغيرها من الأعمال»، التي قد يشكل معظمها خطراً على الأطفال، خصوصاً من هم دون سن الخامسة عشرة. وكشفت العديد من التقارير الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية، بأن هناك 57 مهنة محظورة يمارسها الأطفال العاملين في اليمن ممن تقل أعمارهم عن 18 سنة، مما يترتب عليه حرمانهم من التعليم فضلاً عن عملهم في مهن خطرة على حياتهم وصحتهم سواء الجسدية منها أو النفسية.

وتشير البيانات المتوفرة، بأن عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و17 عام نحو 7.7 مليون طفل في اليمن، ويبلغ عدد الأطفال العاملين في مختلف قطاعات وأنشطة الأعمال نحو 1.6 مليون طفل، كما هو موضح في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13): توزيع عمالة الأطفال في اليمن بحسب السن، 2010

المؤشر	17.5عام	11.5 عام	14.12 عام	17.15 عام
عدد الأطفال	7.703.000	4.262.000	1.890.000	1.551.000
عدد المشتغلون	1.614.000	469.000	539.000	606.000
القوى العاملة #	1.634.000	469.000	539.000	626.000
عمالة الأطفال	1.309.000	469.000	466.000	374.000
معدل العمل (%)	21	11	28.5	39.1
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	21.2	11	28.5	40.4
معدل عمل الأطفال (%)	17	11	24.7	24.1

تتضمن القوى العاملة، العاملين والعاطلين عن العمل: غير أن البطالة ذات صلة فقط بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17، المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام 2010.

كما يتضح من الجدول رقم (13)، بأن نسبة عمالة الأطفال الأكبر سناً أعلى من نسبة عمالة الأطفال الأصغر سناً، حيث يبلغ معدل الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 عام، بواقع 12.3% للفتيات مقابل 9.8% للذكور. وترتفع هذه النسبة إلى 28.5% بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و14 عاماً وإلى 39.1% لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عام، وبمعدل 44.8% للذكور، مقابل 32.3% للإناث. كما تشير نتائج مسح عمل الأطفال لعام 2010، أن انتشار العمل مرتفع حتى في صفوف الأطفال الأصغر سناً، حيث يمثل 11% للأطفال بين 5 و11 عام، و28.5% للأطفال ما بين 12 و14 عام. كما يبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأطفال 23 ساعة.

جدول رقم (14): توزيع عمالة الأطفال في اليمن بحسب الفئة العمرية والحالة العملية، 2010

المؤشر	17.5 عام		11.5 عام		14.12 عام		17.15 عام	
	أولاد	فتيات	أولاد	فتيات	أولاد	فتيات	أولاد	فتيات
عدد الأطفال	4.062.000	3.641.000	2.224.000	2.038.000	992.000	898.000	846.000	705.000
عدد المشتغلون	882.000	732.000	219..000	250.000	285.000	254.000	379.000	227.000
القوى العاملة #	900.000	733.000	219.000	250.000	285.000	254.000	397.000	229.000
عمالة الأطفال	668.000	460.000	219.000	250.000	235.000	231.000	215.000	159.000
معدل العمل (%)	21.7	20.1	9.8	12.3	28.7	28.3	44.8	32.3
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	22.2	20.1	9.8	12.3	28.7	28.3	47.0	32.5
معدل عمل الأطفال (%)	16.5	17.6	9.8	12.3	23.6	25.8	25.4	22.6

تضمن القوى العاملة، العاملين والعاطلين عن العمل: غير أن البطالة ذات صلة فقط بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17، المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام 2010.

هذا، وقد قامت الحكومة اليمنية بإصدار قانون خاص بالطفل، والذي يحظر عمل من هم دون سن 14 سنة، كما يحظر تشغيل الطفل في الأعمال الصناعية قبل بلوغه 15 سنة. ويلزم القانون أصحاب العمل بإجراء الكشف الطبي على الأطفال قبل إلحاقهم بالعمل للتأكد من ملائمة لياقتهم البدنية والصحية للعمل الذي يلتحقون به. ويجب أن لا تزيد ساعات العمل على 6 ساعات تتخللها فترة أو فترات للراحة لا تقل كل منها عن ساعة. لكن نتيجة لضعف عملية تطبيق القانون، وضعف الرقابة استقطب أرباب العمل الأطفال المحتاجين، وذلك للعمل لديهم بأجور ضعيفة، مستغلين بذلك ضعف الرقابة من قبل الجهات المسئولة، وعدم انتماء هؤلاء الأطفال إلى نقابات وهيئات تعمل على حماية حقوقهم.

وتشير وحدة مكافحة عمالة الأطفال في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية، بأن معظم عمالة الأطفال تتجه إلى أعمال شاقة وخطرة أبرزها العمل في قطاع الزراعة، وأن أكثر من 83 % من الأطفال العاملين في هذا المجال يتعرضون لكثير من الأمراض الخطرة. إذ توضح مختلف البيانات المتوافرة بأن 45% من هؤلاء الأطفال مصابون بالتهابات جلدية، و30 % باحمرار في العيون وعند الجفون مع التهاب صديدي خفيف، و20% مصابون بأمراض معوية، و5% تنتشر بينهم نوبات الصرع جراء قيامهم رش المبيدات، ما يؤثر على أجهزتهم العصبية،

وأن 70% من الأطفال العاملين في الزراعة يقومون برش المبيدات بأنفسهم ما يعرضهم لمخاطر السموم، فيما 90% من الأطفال يتعاطون القات الملوث بالمبيدات.

ويمارس أطفال اليمن أعمالاً خطرة أخرى، منها العمل في مجال الاصطياد السمكي كمرافقين، وفي ورش النجارة حيث يتعرضون للمواد المتطايرة المسببة للإدمان، والعمل في صناعة الاسمنت والجبس ومناشير الحجارة والألمنيوم والزجاج، وأعمال ورش إصلاح السيارات، ومصانع المشروبات الغازية، وصنع الإسفلت، والعمل في الحمامات العامة.

سادساً: ظاهرة الزواج المبكر

يمثل الزواج المبكر أحد مظاهر العنف الذي تتعرض له الفتيات، وعادة ما ينتج عنه الحمل في عمر مبكر للزوجة، وقد يؤدي أيضاً لما يعرف بالعزل الاجتماعي، وحرمانهن من التعليم والتدريب المهني الذين من شأنهما التخفيف من وطأة الفقر المرتبطة بالنوع، فالسيدات اللاتي يتزوجن في سن صغيرة يكنّ أكثر عرضة من غيرهن لترك الدراسة، وارتفاع الخصوبة، والعنف المنزلي ووفيات الأمهات.

وكشفت دراسة حديثة عن التداعيات والمخاطر المتعلقة بالزواج المبكر، والذي ينتشر في أوساط الفتيات اليمنيات، وفي العائلات التي يرأسها والدان أميان، وكذلك العائلات ذات المستوى الاقتصادي المتدني، أن الزواج المبكر يؤثر بشكل سلبي على مسألة التحصيل العلمي للفتيات، وفي حالات عديدة يؤدي إلى التسرب من التعليم أثناء أو بعد التعليم الابتدائي[16].

ومن جانب آخر، يعتبر الحمل المبكر للنساء عند عمر أقل من 20 سنة له مخاطر صحية محتملة، مثل "الإجهاض، أو تعسر الولادة، وتضاعف معدلات الوفاة للأم والجنين"، ووفقا للبيانات الواردة في الجدول رقم (15)، نجد أن نسبة 9.4% من الإناث في فئة العمر (15- 19) أصبحن أمهات أو حوامل، وأن هذه النسب تسير بشكل تصاعدي بحسب المراحل العمرية من 1.3% في عمر 15 عام إلى 25% في عمر 19 عام. كما أن النسبة الأكبر للنساء اللاتي أصبحن أمهات أو حوامل كانت في سن 18 و19 عام، حيث بلغت 25% و13.6% على التوالي. ويرجع ذلك إلى ضعف نسبة التحاقهن بالمدارس، وتدني المستوى التعليمي والثقافي للنساء في هذا السن، حيث بلغت النسبة الأكبر للنساء غير ملتحقات بالمدارس 12.3%، وترتفع نسبة الأمهات أو الحوامل الأميات 11.2%، وتنخفض هذه النسبة عند النساء الحاصلات على

المستوى الإعدادي فأكثر إلى 4.6 %. أما بالنسبة لمحل الإقامة، فانه لا توجد فروق واضحة في النسب بين الحضر والريف إلا أن هناك تباين طفيف في انتشار الزواج والحمل المبكر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، حيث تظهر المناطق الحضرية تفضيلاً أقل وبشكل محدود للزواج المبكر عند مقارنتها بالمناطق الريفية (المناطق الحضرية 9.1%، والمناطق الريفية 9.5 %).

جدول رقم (15): نسبة الإناث (15- 19 سنة) واللاتي أصبحن أمهات حسب بعض الخصائص

الخصائص	أمهات فعلاً	حوامل لأول مرة	أمهات أو حوامل	عدد الإناث
العمر				
15	0.6	0.7	1.3	1380
16	2.1	1.3	3.4	1129
17	4.7	2.5	7.2	1012
18	10.6	3.0	13.6	1353
19	21.4	3.6	25.0	926
مكان الإقامة				
حضر	7.2	2.0	9.1	1378
ريف	7.3	2.2	9.5	4421
المستوى التعليمي				
أميات	8.9	2.3	11.2	3009
تقرأ وتكتب	6.0	2.2	8.2	1190
ابتدائي	8.1	2.9	11.0	585
إعدادي+	3.3	1.2	4.6	980
الالتحاق بالتعليم				
ملتحقة	1.0	0.4	1.4	1529
غير ملتحقة حالياً	9.5	2.8	12.3	4266
الإجمالي	7.2	2.1	9.4	5799

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام 2013.

كما تظهر نتائج الجدول رقم (16)، تراجع معدل الخصوبة الكلي من 7.4 مولود عام 1994 إلى 6.1 مولود لكل امرأة عام 2004، ونتيجة لذلك، فقد تراجعت معدلات الإنجاب للنساء في الفئة العمرية 15- 19 سنة إلى 52 مولود لكل 1000 من النساء عام 2004، مقابل 66 مولود لكل 1000 من النساء عام 1994. كما نجد، أن هناك تراجع في معدلات الإنجاب

للنساء في الفئة العمرية (20-24) من 283 مولود لكل 1000 من النساء إلى 221 مولود لكل 1000 من النساء خلال الفترة ذاتها.

جدول رقم (16): معدلات الإنجاب التفصيلية لكل 1000 من النساء خلال الفترة 1994- 2004

فئات العمر	تعداد 1994			تعداد 2004		
	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي
19-15	69	65	66	48	55	52
24-20	248	297	283	181	241	221
معدل الخصوبة الكلي لكل امرأة	6.2	7.8	7.4	4.8	6.8	6.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات متعددة.

ومن حيث محل الإقامة، نجد أن هذا المعدل قد انخفض في الحضر من 6.2 مولود إلى 4.8 مولود وفي الريف من 7.8 مولود إلى 6.8 مولود (مقارنة بين عامي 1994- 2004)، وعلى الرغم من الانخفاض في معدلات الخصوبة إلا أنها لا تزال من أعلى المعدلات على مستوى العالم.

ويلعب المستوى التعليمي للمرأة دوراً كبيراً في اهتمامها برعايتها الصحية أثناء الحمل، حيث أن 62% من النساء الأميات لم يتلقين رعاية صحية أثناء الحمل وتتناقص النسبة بشكل واضح مع الزيادة في المستوى التعليمي. كما أظهرت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2006، أن نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل العمر 18 سنة بلغت 64% وأنها تختلف باختلاف المستوى التعليمي للمرأة، حيث ترتفع إلى حوالي 70% بين الأميات، مقابل حوالي 29% بين السيدات الحاصلات على الشهادة الثانوية على الأقل. كما في الجدول رقم (15).

ومن حيث نسبة النساء المتزوجات واللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة فهي منخفضة بشكل عام، حيث تمثل 23.1% من إجمالي النساء في سن الإنجاب، وتقل هذه النسبة بشكل كبير عند النساء في الفئة العمرية (15- 19)، حيث تبلغ 5.2% للوسائل الحديثة، و4.6% للوسائل التقليدية، ما يستدعي ضرورة زيادة الاهتمام بالتوعية الإنجابية وضرورة توفير خدمات الصحة الإنجابية في الحضر والريف بصورة سهلة وميسرة.

سابعاً: تعاطي القات

يعتبر تعاطي القات في اليمن نشاطاً اجتماعياً، وهو يحتوي على منشطين كيميائيين، هما «الكاثين، والكاثينون»، واللذان ينتجان من مضغ القات، وتصنف منظمة الصحة العالمية القات باعتباره عقاراً مخدراً يسبب الإدمان، كما يعتبر عقاراً غير مشروعاً في العديد من البلدان، وبالأخص في أوروبا وأمريكا الشمالية، وذلك نتيجة للمنشطات الشبيهة بالأمفيتامينات التي يحتويها نبات القات، وتعتبر المملكة المتحدة إحدى البلدان الأوروبية القليلة جداً التي لا يحظر فيها القات، ويسمح فيها بإنتاجه وتعاطيه[17].

وتتجه غالبية الموارد الزراعية اليمنية نحو زراعة القات. وتوضح التقارير، بأن 40% تقريباً من إمداد المياه اليمني تذهب إلى ري محصول القات، مما يتسبب بالعديد من مشكلات التي من أبرزها نمو زراعة القات، حيث تضاعفت الأراضي المستخدمة لزراعة القات في اليمن لأكثر من 12 ضعف خلال الفترة ما بين 1970 و2000 دون أي علامات تدل على التراجع، وذلك نتيجة ارتفاع المردود الربحي لتجارة القات.

هذا، وقد يترتب على مسألة تعاطي القات العديد من السلبيات أو المخاطر الاجتماعية على المستوى الأسري مثلاً، كمساهمته في تفكك الروابط الأسرية لما تستهلكه عملية التعاطي من استنزاف دخل الأسرة، وغياب رب الأسرة لساعات طويلة فيما يعرف بجلسات تعاطي القات التي تتراوح ما بين 4 إلى 5 ساعات يومياً، مما قد يترتب عن ذلك بروز بعض المشكلات الأسرية من إهمال رب الأسرة للاحتياجات الأسرية المادية منها أو المعنوية.

إلى جانب ذلك، تسبب تجارة القات آثاراً سلبية على الاقتصاد اليمني، منها «ارتفاع مساحة الأرض المستخدمة في زراعة القات في اليمن من 8 آلاف هكتار عام 1970 إلى 103 ألف هكتار عام 2000. ويوضح الجدول رقم (17)، أن هذه المساحة قد ازدادت إلى حوالي 169 ألف هكتار في عام 2013. ويلاحظ أيضاً بأن زراعة القات تشغل حوالي 15% من إجمالي الرقعة الزراعية في اليمن، وبذلك تجدر الإشارة إلى أن تجارة القات تسبب استنزاف للأراض الزراعية، وتشكل أيضاً عبئاً اقتصادياً كبير على الدولة، مما يترتب على ذلك بروز مخاطر اجتماعية متعددة.

جدول رقم (17): مساحة المحاصيل الزراعية لعامي 2012-2013 – الوحدة : هكتار

المحصول	2012	2013
الحبوب	854.689	857.024
المحاصيل النقدية	88.194	85.692
الفواكه	94.123	94.380
الخضر وات	89.773	87.138
البقوليات	47.966	48.011
الاعلاف	158.546	158.387
القات	167.682	168.772
الاجمالي	1.500.973	1.499.404

المصدر: قاعدة بيانات وزارة الزراعة والري.

وفي السياق ذاته، تقدر بعض الدراسات، بأن الإنفاق على شراء القات يمثل حوالي 17% من دخل الأسر، وأن 82% من الذكور في اليمن قد تعاطوا القات لو لمرة واحدة، في حين بلغت نسبة الإناث حوالي 43%. كما يقدر عدد البالغين اليمنيين تحت سن الخمسين والذين يمضغون القات على الأقل من حين لآخر بنسبة تراوحت من 70% إلى 80%[18].

ويحتل القات المرتبة الأولى من بين المحاصيل الزراعية من حيث كمية وقيمة الإنتاج الزراعي في اليمن، حيث بلغت حصته في القيمة السوقية 25 %، أي ما يقارب 442 مليون ريال يمني عام 2013، كما هو موضح في الجدول رقم (18).

جدول رقم (18): يوضح كميات الإنتاج وقيمته والنسبة لعام 2013

المحصـــول	الكمية (طن)	القيمة (بالمليون ريال)	النسبة
القمح	232.790	37.660	2
الحبوب الأخرى (الذرة الشامية – الدخن – الشعير– الذرة)	631.144	100.735	6
البقوليات	96.765	23.864	1
الخضروات	1.032.414	134.995	8
الاعلاف	1.933.474	81.232	5
المحاصيل النقدية	87.960	57.594	3
الفواكه	999.256	219.794	12
القـات	193.394	441.962	25

المصدر: قاعدة بيانات وزارة الزراعة والري.

ثامناً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على **أوضاع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية في مرحلة ما قبل الصراع العسكري الدائر حالياً**، كما توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، كان أهمها؛ أن زيادة معدلات الفقر ما هي إلا نتيجة لضعف مختلف السياسات التنموية التي تهدف إلى الارتقاء بمختلف قطاعات، كقطاع الخدمات العامة، وخصوصاً مجالي التعليم والصحة، وضعف أطر العدالة الاجتماعية، والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

هذا وتعاني اليمن من مسألة ضعف النمو الاقتصادي، وهو بطبيعة الحال نمو لم يؤدي إلى خلق فرص عمل حقيقية خصوصاً لفئة الشباب (الخريجين الجدد)، مما قد يعرض المجتمع لمخاطر ضعف الاستقرار السياسي، وزيادة معدلات الجريمة، والعنف، وغيرها، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات بطالة الاناث.

كما تبرز الدراسة نتيجة هامة، تكمن في أن المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع اليمني بشكل خاص تتسم بأنها مجتمعات شابه، حيث تمثل شريحة الشباب النسبة الأكبر وهي ميزة نسبية بطبيعة الحال، إلا أن ذلك يفرض تحدياً مستقبلياً يتمثل في كيفية تعزيز مختلف السياسات المتعلقة برعاية كبار السن في ظل ضعف الأداء المؤسسي بشكل عام في الدول العربية.

هذا، ويتضح من الدراسة أيضاً بأن هناك خطورة تظهر في الجمهورية اليمنية بشكل واضح، تتمثل في ارتفاع اعداد أطفال الشوارع، حيث أن ذلك من شأنه أن يولد أجيال غير متعلمة تتخذ من الشارع مأوى لها، تكتسب منه قيمها وثقافتها، كما يمكن أن تستغل هذه الشريحة في القيام بأعمال تتنافى مع القانون والثقافة العامة للمجتمع، وتشكل عبئاً حقيقياً عليه في المستقبل، مما يقلل من فرص تعزيز العنصر البشري (رأس المال البشري) الفعال تنموياً لهذه الشريحة.

تاسعاً: التوصيات

يركز هذا الجزء من الدراسة على طرح مجموعة من المعالجات لمواجهة مختلف المشكلات والمخاطر الاجتماعية التي تم طرحها سلفاً، بالإضافة إلى الإشارة إلى السياسات

والبرامج ذات الصلة التي قد يكون لها أثر إيجابي في الحد من تلك المخاطر مستقبلاً وخصوصاً في مرحلة ما بعد الصراع، وذلك على النحو التالي:

(أ) في مجال الحد الفقر

- إعداد استراتيجية للحد من الفقر تأخذ بعين الاعتبار استكمال تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والإداري الذي بدأ عام 1995 ولم ينته بعد، بهدف تجسيد مفهوم الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد.
- تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي وصندوق الرعاية الاجتماعية في مجال محاربة ومكافحة الفقر، من خلال زيادة مخصصاتها، ورفع كفاءة وفعالية أداء الشبكات في مجال دقة الاستهداف، وتنويع البرامج التي ترتكز في فلسفتها على مفهوم تمكين الفقراء بدلاً من رعايتهم.
- إطلاق حزمة من السياسات التي تلعب دور مهم في مكافحة الفقر، والحرص على تنفيذها بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها المنشودة، منها؛ حفز النمو الاقتصادي المنحاز للفقراء، وتمكين الفقراء من الحصول على أصول انتاجية، وتنمية القدرات البشرية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والوقاية من التضخم، إلى جانب توسيع فرص المشاركة الشعبية في صناعة القرارات الوطنية، وتطوير نظم إغاثة ومساعدة الفقراء.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أوساط الشرائح الفقيرة في المجتمع بهدف التخفيف من الفقر.
- إشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفقر من خلال إطلاق برامج ومشروعات تنصب في مساعدة الفقراء على توفير الحاجات الأساسية للحياة.

(ب) في مجال مكافحة البطالة

- الاستفادة من المنح الدولية والإقليمية في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وربط تلك المشروعات بخطة استراتيجية تأخذ بالاعتبار الميزة النسبية التي تتمتع بها اليمن في تنمية وتطوير القطاعات الواعدة غير القطاع النفطي.
- صياغة مجموعة من السياسات الهادفة إلى إصلاح الاختلال الناجم عن ضعف

التواؤم ما بين الفرص المعروضة والمهارات المطلوبة، والتي تتركز حول "التشغيل الديناميكي"، والذي يعتمد على إعادة الإدماج عبر عمليات إعادة التدريب والتأهيل.

- وضع مجموعة من السياسات التي تستهدف إصلاح المنظومة التعليمية، وإعطاء التدريب الفني والتطبيقي أهمية واعتبار كبيرين في مجالات التطوير والتحسين لما لهما من دور مهم في عملية رفع كفاءة الداخلين الجدد لسوق العمل، والمساهمة في توفير المهارات اللازمة للحصول على فرص العمل.
- استثمار عضوية اليمن في بعض المجلس التنفيذية لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال وزارة الشئون الاجتماعية والعمل للاستفادة من العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجي.

(ج) في مجال مكافحة عمالة الأطفال

- التركيز على رعاية وحماية الأطفال من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم في سبيل استكمال تعليمهم.
- العمل على توفير بيئة صحية وآمنة للأطفال العاملين والحد من استغلالهم في المهن الشاقة والخطيرة بصحتهم.
- تنفيذ قانون الطفل واللوائح ذات العلاقة من خلال تنظيم عمل الأطفال، ومراقبة المنشآت والاماكن التي تستخدم الاطفال خارج إطار القوانين، واتخاذ الاجراءات الرادعة ضد المخالفين.
- نشر الوعي المجتمعي بخطورة عمل الأطفال على صحتهم ونموهم النفسي والجسدي وتحصيلهم العلمي.
- التأكيد على مشاركة كل شركاء التنمية (القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني) في معالجة هذه الظاهرة لتحقيق الأهداف المرجوّة.
- الاهتمام بمسألة تعليم الأطفال والذي يسهم في تشكيل عقل وفكر الإنسان وبه يكتسب المهارات والقدرات لمزاولة نشاطه الاقتصادي. وفي هذا الشأن، أرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة رقم (26) مضمون هذا الحق في المبادئ التالية:
  - أن يكون التعليم مجانياً على الأقل في مراحله الأولية والأساسية.
  - أن يكون التعليم الأولي إجبارياً.

- أن يكون التعليم الفني والمهني متاحاً بشكل عام.
- أن يكون التعليم العالي مفتوحاً على قدم المساواة أمام الجميع، وعلى أساس من الجدارة والاستحقاق.
- توجيه التعليم نحو تنمية الشخصية تنمية متكاملة.

- إجراء دراسات حول عمالة الأطفال لمعرفة أسبابها، ووضع برامج ومشروعات واستراتيجيات بهدف البحث عن سياسات بديلة لعمالة الأطفال.

(د) في مجال الحد من الزواج والانجاب المبكر

- العمل على تنفيذ قانون تحديد سن الزواج للحد من آثار الزواج المبكر على صحة وحياة الفتيات.
- تحسين الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية لمجموعات أكبر من الفتيات وتنفيذ برامج فاعلة للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة.
- القيام بحملة توعوية للتعريف بمخاطر الحمل المبكر، والتأكيد على أهمية استكمال الفتيات تعليمهن، وفتح حوار في جميع وسائل الإعلام وعلى مستوى المجتمعات المحلية لمناقشة الطرق التي يمكن من خلالها الحد من ظاهرة الزواج المبكر.
- العمل على رصد البيانات والمعلومات ذات الصلة بالزواج والانجاب المبكر من قبل الجهات ذات العلاقة بهدف وضع السياسات والبرامج للحد من هذه الظاهرة التي تسبب آثاراً مقلقة للأسرة والمجتمع اليمني.
- مساهمة مؤسسات المجتمع المدني والنفع العام من خلال برامجهما في معالجة هذه الظاهرة والحد من تفشيها في المجتمع اليمني.

(هـ) في مجال مكافحة القات

- وضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم والاتجاهات تحت شعار «يمن بلا قات» بهدف الحفاظ على موارد ومقدرات المجتمع من خلال وضع سياسات وبرامج وخطوات عملية مدروسة تحدث نقلة نوعية في مسائل الثقافة والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع اليمني.
- العمل في إطار برامج مدروسة لمعالجة مشكلة زراعة وتعاطي القات، كقضية معقّدة

وشائكة، ويبرز هذا التعقيد من خلال جانبين الأول الجانب الاقتصادي والثاني اجتماعي.

- أهمية التوعية والإعلام، وضرورة رفع مستوى الوعي بأضرار تعاطي القات على الفرد والأسرة والمجتمع لما من شأنه الحد من تعاطيه وتلافي أضراره الصحية وآثاره الاجتماعية، وكذا أضراره على قطاعي الزراعة والمياه وغيرها.
- تشجيع المزارعين على اقتلاع أشجار القات وغرس محاصيل اقتصادية ونقدية بدلاً عنها مثل: الفواكه والبن وغيرهما من المحاصيل ذات الميزة النسبية في القطاع الزراعي.
- اتباع سياسات وإجراءات غير تقليدية غير مباشرة تتمثّل في رفع قيمة ضرائب القات بحيث تسهم في دفع المزارعين لزراعة محاصيل أخرى بدلاً عن القات.
- مساهمة المجتمع المدني من خلال قيامها بدور فاعل في مواجهة أضرار القات، ومساندة جهود الحكومة للحد من زراعة وتعاطي القات.

الهوامش

(1) برنامج عمل الحكومة اليمنية لعام 2014.

(2) البنك الدولي، "مجموعة التمويل وتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مشروع تنشيط القطاع الخاص والتوظيف"، 4 يونيو، 2013.

(3) فيصل المناور، «المخاطر الاجتماعية»، سلسلة جسر التنمية، العدد 124، مايو 2015، الكويت، ص7.

(4) تقرير «التنمية للدول العربية- الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل»، الاصدار الثاني، المعهد العربي للتخطيط، 2015، الكويت، ص169.

(5) تقرير "التنمية البشرية – المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2014.

(6) المرجع السابق

(7) Son. H. (2003).» A not on pro-poor growth». World Bank. Development. Washington DC.
(8) Ravallion. M & Chen. S .(2003). "Measuring pro- poor growth". World Bank. Development. Washington DC.

(9) فيصل المناور ، «المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 99، المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة، 2015.

(10) «التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك»، البنك الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، بنك التنمية الإسلامي، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، 2012.

(11) بلقاسم العباس، «حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية»، سلسلة جسر التنمية، العدد98، ديسمبر 2010، ص2.

(12) قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، للعام 2013.

(13) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2013). التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية «المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تهدد الأسر العربية»، القاهرة، ص 217.

(14) حسين الطلافحة، "حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية"، سلسلة دراسات تنموية، العدد 45، يناير 2012، ص 18.

(15) فيصل المناور، الأمن الأسري في المجتمعات العربية في ظل أوضاع الصرعات وعدم الاستقرار: الواقع

والتحديات، المؤتمر العربي رفيع المستوى حول احتياجات وحماية الأسرة العربية في ظل التغيرات المعاصرة، جامعة الدول العربية، منظمة الأسرة العربية، شرم الشيخ، فبراير 2016.

(16) "مشروع تحسين معيشة المجتمع"، الإدارة العامة لتنمية المرأة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2011.

(17) عبد الكريم الفهيد، "الأضرار الاجتماعية للقات" (صنعاء: الجمهورية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 24.

(18) المرجع السابق، ص 41.

المراجع العربية

أحمد زايد (2013)، التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية، ورقة بحثية مقدمة لندوة إدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبوظبي.

الإدارة العامة لتنمية المرأة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2011)، مشروع تحسين معيشة المجتمع».

البنك الدولي (2013)، «مجموعة التمويل وتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مشروع تنشيط القطاع الخاص والتوظيف»، 4 يونيو.

البنك الدولي (2012)، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، بنك التنمية الإسلامي، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، «التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك»، صنعاء.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) (2014)، "التقرير الاقتصادي الموحد"، القاهرة.

المعهد العربي للتخطيط (2015)، تقرير "التنمية للدول العربية- الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل"، الاصدار الثاني، الكويت.

البنك الدولي (2012)، تقرير الدمج والمرونة "الطريق إلى الأمام لشبكات الأمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي.

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2013)، التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تهدد الأسر العربية"، القاهرة.

المركز الوطني للمعلومات (2013)، التقرير الإحصائي السنوي، الجمهورية اليمنية.
برنامج عمل الحكومة اليمنية لعام 2014.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، تقرير التنمية البشرية "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2009)، تقرير التنمية الإنسانية العربية-تحديات أمن الإنسان العربي، نيويورك.

بلقاسم العباس (2010)، «حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية»، سلسلة جسر التنمية، العدد98، ديسمبر.

برنار جراتويتيه (1993)، السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض.

حسين الطلافحه (2012)، «حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية»، سلسلة دراسات تنموية، العدد 45، يناير.

جامعة الدول العربية (2007)، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في ا لمنطقة العربية: منظور شبابي، القاهرة.

علي ليله وأماني قنديل (2008)، «الإدارة الرشيدة للحكم»، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

علي عبد القادر (2007)، «مؤشرات قياس المؤسسات، سلسلة جسر التنمية»، العدد 60، الكويت.

فيصل المناور (2015)، المخاطر الاجتماعية، سلسلة جسر التنمية، العدد 124، الكويت.

فيصل المناور (2015)، «المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي»، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 99، المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة.

فيصل المناور (2014)، دور الإصلاح المؤسسي في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، سلسلة قضايا إدارية (سلسلة غير دورية، سلسلة محكمة)، تصدر عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، العدد 12.

فيصل المناور (2013)، تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر في دولة الكويت مع التطبيق على أداء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة.

فيصل المناور (2016)، الأمن الأسري في المجتمعات العربية في ظل أوضاع الصرعات وعدم الاستقرار: الواقع والتحديات، المؤتمر العربي رفيع المستوى حول احتياجات وحماية الأسرة العربية في ظل التغيرات المعاصرة، جامعة الدول العربية، منظمة الأسرة العربية، شرم الشيخ، فبراير.

قاعدة بيانات البنك الدولي.

قاعدة بيانات منظمة المدن العربية.

قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

كريمة كريم (2005)، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

عبد الكريم الفهيد (2009)، "الأضرار الاجتماعية للقات"، (صنعاء: الجمهورية للنشر والتوزيع).

المراجع الإنجليزية

Ravallion. M & Chen, S. (2003), "Measuring pro- poor growth", World Bank, Development, Washington DC.

Son, H. (2003), A not on pro-poor growth, World Bank, Development, Washington DC.

UNDP (2005). Arab Human Development Report: Towards the Rise of Women in the Arab World New York: UNDP.

World Bank (2004), "Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere." MENA Development Report, World Bank, Washington, DC.

World bank (2012), Atlas of Social Protection: Indicators of Resilience and Equity (ASPIRE). Online database. www.worldbank.org/spatlas.

صدر عن هذه السلسلة :

1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز

2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)

3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين

4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عمادالامام

5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع

6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي

7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع

8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي

9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام

10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي

11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا

12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر

13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع

16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح

17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئيا : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز

18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر

19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي

20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز

21 - مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز

22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر

23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع

24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل

25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي

26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلقاسم العباس

27 - الديموقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ .منى بسيسو

30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د .عباس المجرن

31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د .وشاح رزاق

32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د .وشاح رزاق
د .إبراهيم أونور
د .وليد عبد مولاه

33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د .محمد إبراهيم السقا

34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د .أحمد الكواز

35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزّاق

37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز

38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبدمولاه

39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني

40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز

41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

محمد باطويح
فيصل المناور

42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د .وليد عبد مولاه

43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د . بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د . أحمد الكواز

45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د . وليد عبدمولاه

48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د . ايهاب مقابله

49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د . فهد الفضالة

50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د . نواف أبو شمالة

51 - وكالات التصنيف الائتماني؛ عرض وتقييم
إعداد: د . أحمد الكواز

52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د . إيهاب مقابله

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 24843130 (965) : 24842935(965)

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

/APIKW
/Arab_API
www.arab-api.org
Arab Planning Institute
Arab Planning Institute
/arab_api